S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26200
2 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير جديد للأمين العام عن ليبريا

مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٨١٣ (١٩٩٣). وكانت الفقرة ١٧ و ١٨ و ١٩ من ذلك القرار قد طلبت مني أن أنظر بالتشاور مع الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا في امكانية عقد اجتماع للأطراف الليبرية كي تعلن مجددا عن التزامها بتنفيذ اتفاق ياموسوكرو الرابع، وأن أبحث معها ومع الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ما تستطيع الأمم المتحدة تقديمه من مساهمة لتنفيذ ذلك، بما في ذلك وزع مراقبين عسكريين، وأن أقدم تقريرا عن ذلك إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن.

٢ - ويبلغ هذا التقرير المجلس بالتطورات التي حدثت منذ تقريري الأخير عن ليبريا المؤرخ في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/25402). ويركز التقرير على المفاوضات بين الأطراف الليبرية التي أدت إلى اتفاق كوتونو المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، وعلى الدور المقترح للأمم المتحدة في تنفيذ ذلك الاتفاق والملاحظات والتوصيات التي تتناول هذا الموضوع موجودة في الفرع النهائي من التقرير.

أولا - المفاوضات على اتفاق السلم في ليبريا

ألف - الاستعدادات

٣ - عاد الممثل الخاص بليبريا إلى المنطقة يوم ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٣، مزودا بتعليمات لتمهيد الطريق لإجراء محادثات بين الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية، والجبهة الوطنية القومية لليبريا، وحركة التحرير الموحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا. وظل في المنطقة طوال الفترة الأخيرة. وقد أصبح واضحا في بداية المباحثات أن الليبريين راغبون جدا في الالتقاء وحل الصراع فيما بينهم. وأعد جدول اجتماع مؤقت لمحادثات السلم خلال زيارات متكررة للأطراف الليبرية، ولرؤساء دول بلدان غربي افريقيا. وكان جدول الأعمال موضوعا بحيث يلبي اهتمامات كل طرف ويتمشى مع خطة السلم للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، ومع اتفاق ياموسوكرو الرابع.

020893 020893 020893 93-43286

٤ - وأدى الاتفاق على جدول الأعمال إلى طلب من الأطراف بأن أدعو إلى عقد مباحثات للسلم. وبعد مناقشة جمّة، وافقت الأطراف على الاجتماع في مقر الأمم المتحدة في جنيف. وجرت المحادثات هناك بين ١٠ و ١٧ تموز/يوليه بدعوة مني بالنيابة عن الرئيس نيسيفوري سوغلو، وهو الرئيس الحالي للاتحاد الاقتصادي لدول غربي آسيا، والدكتور سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية.

باء - المفاوضات

٥ - كانت أصعب قضيتين في المفاوضات هما تشكيل الحكومة المؤقتة وهيكلها، وتدابير وزع القوات ونزع السلاح والتسريح خلال مرحلة الانتقال.

٦ - وفيما يتعلق بهيكل الحكومة الانتقالية، وافقت الأطراف على تشكيل هيئة تنفيذية جماعية مكونة من خمسة أفراد هي مجلس الدولة. وجرى الاتفاق أيضا على أن أي فرد يحتل منصبا قياديا في الحكومة الانتقالية سوف لا يكون مؤهلا لترشيح نفسه في الانتخابات التي ستجري خلال فترة الانتقال التي تمتد سبعة شهور.

٧ - ونظرا لمدى عدم الثقة الموجود بين فريق رصد وقف اطلاق النار التابع للاتحاد والجبهة الوطنية القومية لليبريا، وضعت تدابير خاصة لجعل الفريق مقبولا من جميع الأطراف عند الاشراف على وزع القوات ونزع السلاح والتسريح. وتم الاتفاق على توسيع الفريق بحيث يشمل قوات جديدة من بلدان لم تشارك أصلا في الفريق. ويمكن جلب هذه القوات من بلدان أخرى في الاتحاد، وأيضا من بلدان أعضاء في منظمة الوحدة الافريقية من خارج الاقليم الفرعي لغربي افريقيا. ودعا أيضا اقتراح إلى أن يتولى المراقبون العسكريون للأمم المتحدة رصد وقف اطلاق النار والتحقق منه، وكذلك تنفيذ أحكام الاتفاق الخاصة بتنفيذ الوزع ونزع السلاح والتسريح.

٨ - ورغم الاتفاق على بعض جوانب تسوية إطارية في جنيف، فقد أدت صعوبة المفاوضات وشدتها إلى استنتاج ضرورة إبرام الاتفاق النهائي وتوقيع قادة جميع الأطراف على وثيقة خلال اجتماع مؤتمر قمة الاتحاد الذي سيقام في كوتونو بين ٢٢ و ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٣.

ثانيا - اتفاق كوتونو

٩ - جرى توقيع الاتفاق يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ في كوتونو بحضور الرئيس نيسيفوري سوغلو، الرئيس الحالي للاتحاد؛ ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيمز أ. جونا نيابة عني؛ والأستاذ كنعان بنانا، وهو من البارزين في منظمة الوحدة الافريقية.

١٠ - ويقضي الاتفاق بسريان وقف إطلاق النار ووقف الأعمال القتالية بعد سبعة أيام من تاريخ توقيع الاتفاق، أي في يوم ١ آب/اغسطس ١٩٩٣. وسيتولى فريق رصد وقف إطلاق النار الإشراف على تنفيذ الاتفاق والعمل به، على أساس أن تتولى الأمم المتحدة رصده والتحقق منه. وضمانا لتفادي أي انتهاك لوقف إطلاق النار بين ١ آب/اغسطس وموعد وصول القوات الجديدة للفريق والجزء الأساسي من مراقبي الأمم المتحدة، وافقت الأطراف على تشكيل لجنة مشتركة لرصد وقف إطلاق النار تتألف من ممثلين عن الأطراف الليبرية الثلاثة والفريق والأمم المتحدة. وسترأس الأمم المتحدة هذه الهيئة. وتعهدت الأمم المتحدة خلال المرحلة الأولية بالنظر في إيفاد ٣٠ مراقبا عسكريا الى ليبريا للمشاركة في عمل اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار.

١١ - أما عن الجانب السياسي، فقد وافقت الأطراف على ضرورة إيجاد حكومة انتقالية ليبرية وطنية واحدة لها ثلاث سلطات (تشريعية وتنفيذية وقضائية)، وكان تكوين مجلس الوزراء والمحكمة العليا والمجلس التشريعي الانتقالي واللجنة الانتخابية يعكس تصميم الأطراف على تأكيد الطابع الشمولي لفترة الانتقال.

١٢ - والمقرر أن تجري الانتخابات العامة وانتخابات الرئاسة خلال سبعة شهور من توقيع الاتفاق. وينص الاتفاق على تفاصيل أشكال الانتخابات التي ستشرف عليها اللجنة الانتخابية التي أعيد تشكيلها. وحدث قبل ذلك في شباط/فبراير ١٩٩٢ عندما كان تنظيم الانتخابات موضع المناقشة أن طلبت الحكومة المؤقتة مساعدة مالية وفنية من الأمم المتحدة، وأيضا مساعدتها في إيفاد مراقبين دوليين لمراقبة عملية الانتخابات. وأوفدت الأمم المتحدة خبيرين استشاريين الى ليبريا في أيار/مايو ١٩٩٢ لتقييم مدى وجود بيانات عن السكان، وحالة خرائط دوائر الناخبين، وتقديم دعم للجنة الانتخابية. وبعد ذلك دعا مؤتمر قمة الاتحاد الذي أقيم في داكار في تموز/يوليه ١٩٩٢ الأمين العام الى اتخاذ كافة التدابير الضرورية لتسهيل تحقق الأمم المتحدة من عملية الانتخابات في ليبريا ورصدها. وكان الطلب قد أثير في اجتماعات سابقة للاتحاد، ولكن تعذرت تلبيته بسبب الأحوال في ليبريا. أما الآن فالأمم المتحدة مستعدة لمساعدة اللجنة الانتخابية التي أعيد تشكيلها في تنظيم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة عندما تبدأ عملها.

١٣ - وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، طلب الاتفاق بذل كافة الجهود لإيصال المساعدة الإنسانية الى كافة أنحاء ليبريا، باستخدام أقصر الطرق، وبحيث يتقيد التفتيش بأحكام الجزاءات والحظر الواردة في الاتفاق. ومطلوب من الأمم المتحدة، وخصوصا مفوضية اللاجئين، أن تقوم بكل ما يلزم من تخطيط وتعبئة لتسهيل سرعة إعادة اللاجئين ودمجهم من جديد في مجتمعاتهم.

١٤ - ولضمان سلاسة وسرعة تنفيذ اتفاق كوتونو للسلم، وقع أيضا وكيل الأمين العام جيمز أ. جونا مذكرة تفاهم تذكر أن الأمم المتحدة سوف تبذل خير جهودها لتعبئة المساعدة المطلوبة لتسريح الجنود الذين قد لا يكون لهم مورد آخر للرزق، وعلى أن توافق الأمم المتحدة على الاستفادة من الطعام والدواء الذي تملكه الجبهة الوطنية القومية لليبريا في كوت ديفوار لصالح الجنود الذين تسرحهم الجبهة.

ثالثا - ملاحظات واستنتاجات

١٥ - أرحب بالاتفاق الذي وقعته الفصائل الليبرية في كوتونو يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣. ومع أنه ليس من الحكمة التقليل من أهمية الصعوبات التي ستظهر دون شك، فإن هذا الاتفاق الذي كان الليبريون أنفسهم مسؤولين عنه الى حد كبير يخلق أملا في إنهاء الحرب الأهلية العنيفة المدمرة التي نكبت بها ليبريا بعد انتظار طويل.

١٦ - وكنت قد ذكرت في تقريري السابق المقدم الى مجلس الأمن أن هناك فيما يبدو توافقا في الآراء على أن يكون للأمم المتحدة دور أكبر في السعي الى السلم في ليبريا. وكانت الأمم المتحدة قد قامت طوال فترة الحرب الأهلية بدور رئيسي في إتاحة المساعدة الإنسانية لضحايا الصراع في ليبريا. وأدى تعيين ممثلي الخاص السيد تريغور غوردون - سومرز الى تكثيف الأمم المتحدة لجهودها من أجل تنشيط عملية المصالحة الوطنية في ليبريا. وأود أن أشيد بالسيد غوردون - سومرز على مثابرته ومهارته في المساعدة في تهيئة الظروف التي مكنت أطراف الصراع في ليبريا من الإدراك بأن العودة الى السلم أمر ممكن ومستحب معا.

١٧ - ومازالت ليبريا مثلا للتعاون المنهجي الفعال بين الأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية كما دعا اليه الفصل السابع من الميثاق. وكان دور الأمم المتحدة مساندا. وكان الاتصال والتشاور مع الاتحاد الاقتصادي لدول غربي آسيا على أشده، وسيظل للاتحاد دوره المركزي في تنفيذ اتفاق السلم. كما كانت الفائدة بالغة من اشتراك منظمة الوحدة الافريقية ومساندتها خلال السعي الى السلم. وطلب الاتحاد أيضا من الأمم المتحدة تشكيل صندوق استئماني يمكن استخدامه لتمكين البلدان الافريقية من إرسال تعزيزات الى فريق رصد وقف إطلاق النار وتقديم المساعدة اللازمة للبلدان التي شاركت فعلا في الفريق.

١٨ - ومع أن الدور المقبل للأمم المتحدة سيظل مساندا في طبيعته فإنه رغم ذلك حاسم في فعالية تنفيذ اتفاق السلم الليبري. ولذلك أنوي البدء في التخطيط لإيفاد فريق متقدم من مراقبي الأمم المتحدة الى ليبريا في أقرب وقت ممكن حسبما أشارت اليه الفقرة ١٠ أعلاه. واعتزم أيضا أن أرسل فورا فريقا فنيا الى ليبريا لوضع خطط مفصلة لتشكيل بعثة من مراقبي الأمم المتحدة في ذلك البلد. وعندما ينتهي الفريق من عمله، سيقدم الى المجلس تقرير آخر فيه توصيات محددة وبيان بالآثار المالية.

١٩ - وستكون سرعة التوسع في أنشطة المساعدة الإنسانية في كافة أنحاء ليبريا عنصرا أساسيا في تهيئة الظروف التي تفضي الى نجاح تنفيذ اتفاق كوتونو للسلم. والترتيبات جارية حاليا لتكوين قوافل إغاثة تستخدم الإمدادات المتاحة حاليا بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. كما سيصدر قريبا نداء موحد بين

الوكالات يبين الاحتياجات التقديرية لليبريا. وسيشمل هذا النداء المجالات التقليدية للأنشطة الإنسانية، وسيراعي متطلبات تنفيذ برامج المساعدة الخاصة من أجل إعادة توطين المشردين والعائدين والمحاربين السابقين؛ كما سيشمل المساعدة الأولية اللازمة لتسريح المقاتلين السابقين؛ والمساعدة الفنية اللازمة لعملية الانتخابات. والمأمول أن يستجيب المجتمع الدولي فورا وبسخاء لهذه الحاجات.

- - - - -